العنف السياسي في جمهورية غينيا: الأسباب والآثار

د.علي حسين ياسين

مدرس/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل

ali.y@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢١/٧/١٥ القبول: ٢٠٢١/٨/١٥

مستخلص البحث

تعد ظاهرة العنف السياسي في غينيا ظاهرة قديمة مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت في سدة الحكم أو في المعارضة او بين القوى السياسية نفسها، كان لها مخاطرها وآثارها على السلم الاهلي والمجتمعي. وتكمن أهمية دراسة ظاهرة العنف السياسي كونها تمس حياة الافراد والمجتمع من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى وتؤثر في شؤون حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأمر يتطلب البحث في ظل تزايد ظاهرة العنف السياسي بأشكالها المنتشرة والمتكررة كافة، والاثار والتداعيات السلبية التي تتركها في الاستقرار السياسي للبلد. ويهدف البحث الى تحليل ظاهرة العنف السياسي والظروف المؤدية اليه عقب كل استحقاق انتخابي، فضلا عن الكشف عن أسباب وآثار تلك التداعيات على السلم المجتمعي. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات أهمها انشغال السلطة الحاكمة بالصراعات الداخلية ضد خصومها في الجماعات العرقية الاخرى ومحاولة الاستمرار بالحكم والتي انعكست سلباً على الواقع السياسي والامني والاجتماعي الغيني واستبدادية النخبة الحاكمة وعدم قبولها بالديمقراطية والتناوب على السلطة كوسيلة للحكم .

الكلمات المفتاحية: العنف السياسي؛ النظام السياسي؛ الاستبداد السياسي؛ غينيا.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Political Violence in the Republic of Guinea (Causes and Effects)

Dr. Ali H. Yaseen
Lecturer/ College of Law / University of Mosul
ali.y@uomosul.edu.iq

Received: 15/7/2021 Accepted: 15/8/2021

Abstract

The phenomenon of political violence in Guinea is an old one practiced by various political and social forces, whether they are in power, in the opposition, or among the political forces themselves which have had its dangers and effects on civil and social peace. The importance of studying the phenomenon of political violence lies in the fact that it affects the lives of individuals and society, on the one hand, the political system on the other hand, and affects their political, economic, and social affairs. The research aims to analyze the phenomenon of political violence and the conditions leading to it after each electoral entitlement, besides revealing the causes and effects of those repercussions on societal peace. In light of this, the study reached many conclusions, the most important of which is the preoccupation of the ruling authority with internal conflicts against its opponents in other ethnic groups and the attempt to continue ruling which was negatively reflected on the Guinean political, security, social reality, the authoritarianism of the ruling elite, its non-acceptance of democracy and alternation of power as a means of governance.

Keywords: political violence; political system; political tyranny Guinea.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة :

تعد ظاهرة العنف السياسي من الظواهر القديمة التي مورست من قبل قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت في سُدة الحكم أو في المعارضة، وأصبحت أكثر شيوعاً واستخداماً سواء من جانب السلطة الحاكمة تجاه التيارات السياسية والتكوينات المجتمعية أو من جانب الجماعات المسلحة ضد النظام السياسي، إذ يتم تغيير النظم السياسية فيها في أغلب الأحيان عن طريق العنف والقوة، وخير مثال على ذلك العنف الحاصل في جمهورية غينيا أحدى دول أفريقيا جنوب الصحراء، إذ ادت ظاهرة انتشار العنف السياسي والحروب المسلحة داخل جمهورية غينيا الى تكريس ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بها، وفي سبيل الاحاطة بتلك الظاهرة لابد من البحث في أسباب العنف السياسي في غينيا وكيفية مواجهته واحتوائه واثاره على النظام السياسي برمته.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة ظاهرة العنف السياسي في جمهورية غينيا كونها تعالج المواضيع الحيوية والمهمة على الساحة السياسية لاسيما خلال الفترة التي تلت التحول الديمقراطي في جمهورية غينيا، وتزداد الاهمية في كونها تمس حياة الافراد والمجتمع من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى وتؤثر في شؤون حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأمر يتطلب البحث والاهتمام لمثل هذا الموضوع في ظل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نتيجة العنف السياسي بأشكاله المنتشرة والمتكررة كافة والاثار والتداعيات السلبية التي تتركها هذه الظاهرة في الاستقرار السياسي للبلاد.

إشكالية البحث:

على الرغم من التغيير السياسي بعد عام ١٩٩٢ الا انه مازالت ظاهرة العنف تواجه النظام في جمهورية غينيا وتؤثر على عدم الاستقرار السياسي، وعلى ضوء ذلك تنطلق إشكالية البحث من تساؤلات عدة منها:

١- ما دور السلطة الحاكمة في تأجيج العنف السياسي ومحاولة فرض الامر الواقع؟

٢- هل للتحول الديمقراطي سبب في بروز ظاهرة العنف السياسي؟

٣- ما هو آثر العنف السياسي على السلطة والمجتمع على حد سواء؟

فرضية البحث:

تسعى الدراسة إلى بحث مدى صحة الفرضية الاساسية التي مفادها "كلما زاد ضغط المؤسسة العسكرية واستيلائها على السلطة زاد العنف تجاه التكوينات المجتمعية" أي أن العنف السياسي على المستويات كافة يرجع الى عوامل مادية معلنة او غير معلنة تستغلها السلطة الحاكمة او القوى المناهضة لها بغية الحصول على مكاسب مادية".

نطاق البحث:

يتحدد نطاق البحث من خلال استعراض ودراسة وتحليل ظاهرة العنف السياسي في جمهورية غينيا بعد التحول الديمقراطي والوقوف حول معرفة اسباب واشكال هذه الظاهرة واهم الاثار والتداعيات السلبية التي تتركها على طبيعة النظام السياسي الغيني.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على أكثر من منهج لدراسة ظاهرة العنف السياسي في غينيا للمدة التي تلت التحول الديمقراطي ومنها منهج تحليل النظم الذي ركز على النظرة الشمولية للظاهرة محل الدراسة آخذي بعين الاعتبار الاسباب التي أدت الى بروز هذه الظاهرة من ناحية والمخرجات على نحو ما تتمثل في آثارها على الاستقرار السياسي من ناحية ثانية، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التاريخي والتي تفسر الوقائع والاحداث لغرض بيان الخلفية الشاملة للموضوع .

هيكلية البحث:

استنادا الى إشكالية وفرضية البحث ينقسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، إذ تناول المبحث الاول الاطار النظري لمفهوم العنف السياسي من خلال توضيح مفهوم العنف السياسي بشكل خاص وتمييزه عن غيرة من المفاهيم الاخرى وذلك عبر مطلبين، فيما تناول المبحث الثاني التحول الديمقراطي وبروز ظاهرة العنف السياسي في جمهورية غينيا عبر ثلاثة مطالب .

المبحث الاول

الاطار النظري لمفهوم العنف السياسي

يعد مصطلح العنف السياسي من المفاهيم التي تستحق البحث كونها آلية يستخدمها الافراد والجماعات واجهزة الدولة لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل الحكم وتوجهاته الايديولوجية ومدى ارتباطها بالتحول الديمقراطي، لذلك سنتناول في هذا المبحث العنف السياسي والمفاهيم المرتبطة معه وبروزها بعد التحول الديمقراطي وذلك ضمن مطلبين:

المطلب الاول: العنف السياسي والمفاهيم المرتبطة معه

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف العنف السياسي وأهم المفاهيم التي تدور في فلك العنف، عن طريق إعطاء تعريفات لهذه المصطلحات وإزالة الالتباس فيما بينها وبين المصطلح محل الدراسة.

أولا: العنف لغةً واصطلاحاً

من الناحية اللغوية يُعرِّف العنف بأنه "الخُرْق بالأمر وقلَّة الرِّفْق به، وهو ضد الرفق، وعنف به عنفاً وعنفهُ: أي أخذهُ بشدة وقسوة، واعتنف: أي أخذ بشدة وغلظة، والتعنيف هو التَّشديد في اللوم"(منظور، ١٩٩٢، ٤٣٠/٩). ويعَرِّفه الطريحي في مجمعه بأنه "الشدة والمشقة ضد الرفق" (الطريحي، ١٩٨٣، ١٠٤–١٠٥). وتكاد لا تخرج باقي المعاجم اللغوية عن هذه التعاريف.

أما كلمة العنف في اللغة الانكليزية (Violence): مأخوذة من الأصل اللاتيني (Violentia) أي الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص، والأضرار بالممتلكات العامة، ويتضمن معاني العقاب الجسدي، والاغتصاب، والتدخل في حريات الآخرين على سبيل الإكراه والقوة (آدم، د.ت، ١٠٢). يتبين من ذلك بان مفهوم العنف في اللغة الانكليزية هو الاستخدام غير

المشروع للقوة المادية، أما في اللغة العربية جاء المفهوم بشكل أوسع واشمل وأعمق لشموله السلوك المادي والمعنوي.

اما من الناحية الاصطلاحية فيعرف العنف السياسي بانه "كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل النظام وتوجهاته الايديولوجية أو سياساته الاجتماعية" والذي يأخذ أشكالاً عدة من حيث التنظيم وعدد الافراد والجماعات فضلاً عن مدة استمراره علنياً كان أم سرياً (صبري، ٢٠٠٠، ٣).

ويعرف عالم الاجتماع (Galtung Johan) العنف بانه "الضرر الذي يمكن تجنبه عند الوفاء بالاحتياجات الاساسية للإنسان مثل البقاء وتعزيز الهوية والحرية، وبتوافق هذا الشكل من اشكال العنف مع الاساليب المنهجية التي من خلالها يقوم نظام اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية معينة بقتل الافراد ببطء عن طريق منعهم من إشباع حاجاتهم الاساسية"(محمد، ٢٠٠٩، ٥٧). ويشير القاموس الفرنسي (Lerobert) إلى ان العنف "هو الاستخدام المتعسف للقوة واستخدام العنف الموجه ضد شخص ما لإرغامه على القيام بعمل ضد إرادته وذلك باستخدام القوة والتخويف" (محمد، ٢٠٠٩، ٥٨).

وهناك من يعرف العنف السياسي "بأنه استعمال كبير أو مدمر للقوة ضد الأفراد أو الأشياء، أو استعمال قوة محظورة من قبل القانون موجهه لأحداث تغيير في المناهج السياسية أو في أشخاص الحكومة أو نظامها، أو موجه لإحداث تغييرات في المجتمع". (هندريش، ١٩٨٦، ١٤٢). والعنف السياسي عند الدكتور حسنين توفيق إبراهيم هو" كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات، لتحقيق أهداف معينة، سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية. وقد يتخذ السلوك العنيف شكل الأسلوب

الفردي أو الجماعي، السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم، صريحاً أو ضمنياً"(إبراهيم، ١٩٩٩، ٢٥).

ويصبح العنف السياسي سياسياً عندما تكون الأهداف سياسية بغض النظر عن الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها، وبذلك فان العنف السياسي يعني كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الإيديولوجية.

ثانياً: العنف السياسي والمفاهيم المرتبطة به

هناك التباس وخلط بين مفهوم العنف السياسي ومفاهيم عدة من بينها الارهاب السياسي، عدم الاستقرار السياسي، والصراع، والعنف الديني وكما مبين في أدناه:

١-الإرهاب السياسي

لا يوجد اتفاق واضح ودقيق لمفهوم الإرهاب، ووفقاً " لبريان جنكيز" الخبير في شؤون الارهاب" فان ما يميز الارهاب عن غيره من أشكال العنف هو أن الارهاب يتضمن أفعالا ترتكب بطريقة دراماتيكية لجذب الانتباه العام وخلق مناخ من الرعب للذين يشاهدون ذاك العنف (ط. ر. محمود، ٢٠١٨، ٥٥). فيما عرف توماس ثوزتون الارهاب السياسي بانه "فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزماً استعمال العنف والتهديد به"؛ فالارهاب وفقاً لذلك هو صورة من صور العنف السياسي الذي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم به العمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف ليصل تأثيره الى أفراد أو طوائف اخرى مستهدفة بالعمل (الشربيني، د.ت). وهناك من يذهب إلى تعريف الإرهاب بأنه "مجموعة أعمال فردية كانت ام جماعي، تقتيليه أم تخريبية، وتقوم بها جماعة سياسية للتأثير في الآخرين، وخلق جوٍ من عدم الأمان لتحقيق أهدافها" (الزيدي، ٢٠١٠، ٤).

وخلال المدة التي تلت عقد التسعينيات من القرن العشرين لوحظ في أغلب دول أفريقيا جنوب الصحراء ارتفاع أعمال العنف السياسي نتيجة تفاقم النزاعات طويلة الامد، واشتداد المنافسة سواء على الموارد أو الحكم وتزداد بالخصوص بأوقات الاستحقاقات الانتخابية فتكون الاجواء مشحونة بالعداء والصراع القبلي، فضلاً عن احتجاز الرهائن وتفجير السفارات واغتيال شخصيات سياسية . ومن خلال ذلك يتبين بان الإرهاب شكل من أشكال العنف السياسي.

٢- مظاهر عدم الاستقرار السياسي

أختلف الباحثون في العلوم السياسية في تعريف مفهوم عدم الاستقرار السياسي لكونها ظاهرة موجودة في كل المجتمعات وتتفاوت من دولة الى أخرى، وتتميز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بالمرونة والنسبية وتشير الى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن اجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها مما يؤدي الى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتقويض شرعية النظام (آدم، د.ت، ١٠٧-١٠٨) . ويعرف حمدي عبد الرحمن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي "بانه عدم قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجه بنجاح وعدم القدرة على أدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى، وهنا يتزايد الرفض المجتمعي ما يصبح تغيير النظام أمرا مقبولا وممكناً، فيما ترى نيفين مسعد بان الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب مظاهر العنف من خلال القمع من قبل السلطة الحاكمة لان هذا سيحدث على المدى البعيد حالة عدم الاستقرار السياسي في ظل ممارسة أساليب القمع من قبل السلطة الحاكمة فان هذا يعني بان الوضع مستقر بشكل قائم على القسر والاكراه ويضل الصراع كامنا حتى ينفجر ويحدث حالة من عدم الاستقرار السياسي (صالح، ٢٠١٩، ٤-٥).

أي أن عدم تمكن الحاكم من المحافظة على الوحدة والانسجام داخل جماعته العرقية من جهة والجماعات العرقية من جهة اخرى فان ذلك سيضعف سلطة الحاكم الذي ينتمي لها، ما يتسبب بسقوطه على المدى القريب وشيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة لذلك تلعب العوامل الخارجية دوراً في بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من خلال تمكين الاقليات في دولة أخرى لتهديد الاستقرار السياسي فيها على حساب الجماعات العرقية الاخرى وهذا ما يزيد التناحر بين تلك التكوينات المجتمعية (نوى، ٢٠١٥، ٧٧)' فتناغم التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيحدث عنفاً يؤدي بدوره الى عدم الاستقرار السياسي كالاعتصامات المستمرة وتدخل المؤسسة العسكرية بشكل مستمر في مجريات الحياة السياسية واستيلائه القسري على السلطة، فضلا عن التعديلات الدستورية والتي تلاقي اعتراضا شديداً من قبل الجماعات العرقية الاخرى.

ثالثا _ العنف الديني

يعد العنف الديني اخطر أنواع العنف على الاطلاق لنتائجه التدميرية على المجتمع بشكل عام ويخلق صراعاً دائماً بين أبنائه على أسس دينية وانجراف الجميع في نهايات مأساوية، وان المحاولات الجوهرية لفصل العنف السياسي عن الديني في أفريقيا هو امر تابع لاختلاف ترتيبات السلطة(السهيل، ٢٠١٣)، ويمكن للأيديولوجيات والممارسات الدينية أن تشجع على العنف تحت ظروف معينة، وعليه يمكن أجمال اهم اسباب العنف الديني كالاتي (الرفاعي، ٢٠١٨، ٦٤١–٦٤٥):

١. الاسباب الفكرية كونها الاهم في تشكيل دافع العنف الديني إذ مرد كثير من أعمال العنف الديني الى الفراغ الفكري جراء الفهم الخاطئ للدين الذي يعطي للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجونها ويعتنقونها، ما يولد بالتالي الاعتداء على المخالف واتخاذ طابع العنف والنزاعات المسلحة .

٢. الاسباب السياسية واستغلالها من قبل سلطات الدولة من خلال الاستبداد وممارسة التعسف والظلم والتضييق على الناس وحرمانهم من حقوقهم السياسية كحرية الراي والتعبير والمشاركة في الحكم، وهذا بدوره يدفع الافراد أو الجماعات الدينية الى العنف ضد هذه السلطات بغية الحفاظ على الحقوق وتحقيق المصلحة العامة ومحاربة الفساد.

٣. الاسباب الاقتصادية والاجتماعية وانعدام فرص العمل ووجود خلل في العدالة الاجتماعية والاقتصادية وسوء توزيع الثروة والموارد اللازمة للتنمية يولد شعور بالظلم وردود فعل متطرفة مصحوبة بأعمال العنف والارهاب .

٤. استغلال القوى الخارجية الاجنبية للعنف الديني في المجتمعات الهشة من خلال إظهار تعاطفها ودعمها لجماعة معينة ضد الجماعات الدينية الاخرى محاولة منها لشعل فتيل الازمة والسيطرة على مقدرات الدولة وقراراتها السياسية والاقتصادية.

٥. عدم تطبيق القوانين بشكل حازم على الجميع بدون استثناء، وغياب تحقيق العدالة، وعدم ملاحقة المحرضين أياً كانت انتماءاتهم وميولهم السياسية ومعاقبتهم سبباً لتأجيج العنف الديني.

المطلب الثاني: اشكال العنف السياسي

إن رصد أحداث العنف السياسي بشقيها الرسمي وغير الرسمي يستلزم التعريف بتلك المؤشرات لبيان تداعياتها على الاستقرار وبناء النظام السياسي في الدولة، وبناءً على ذلك سنتناول في اولهما العنف السياسي الحكومي ضد الافراد وفي ثانيهما العنف السياسي الشعبي ضد الحكومة .

اولاً : العنف السياسي الحكومي ضد الشعب

يقصد بالعنف الحكومي (الرسمي) بالعنف الموجه من السلطة الحاكمة إلى جماعات وتكوينات مجتمعية معينة وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة المناوئة له، وتمارس السلطة الحاكمة العنف من خلال أجهزتها القهرية

والقوانين الاستثنائية، كما أن العنف السياسي الموجة من قبل النظام ضد الأفراد أكثر وضوحاً في الأنظمة الدكتاتورية التي لا تتورع في استخدام أساليب القمع والقهر ضد معارضي النظام وسياساته (صبري، ٢٠٠٠، ٣).

ويتميز تاريخ النظم الشمولية بكثير من مظاهر العنف، إذ استخدمت تلك الانظمة السياسية أساليب القمع والتصفية الجسدية ضد معارضي الحكم والرأي السياسي في الداخل والخارج ويجري ذلك عن طريق أجهزة النظام الامنية لقمع المعارضة وتمكين السلطة الحاكمة من تشديد قبضتها على الشعب (عبده، ٢٠٠٤، ٣٠٩).

وعند وصول القوى السياسية المتصارعة وتنظيماته المسلحة إلى السلطة ينتقل الصراع تدريجياً من العنف الشعبي ضد السلطة إلى العنف الرسمي، وفي حال عدم وصول هؤلاء الزعماء أو بعضهم إلى مناصب الدولة ومؤسساتها يتحول نشاطهم العنفي ضد الدولة فيتبلور العنف الشعبي كعنف مضاد لعنف الدولة وترتدي المعارضة رداء العنف الأهلي في مواجهة العنف الرسمي، ويتخذ العنف الرسمي أشكالاً عدة كالاعتقال لأسباب سياسية وصدور احكام والاوامر بالإعدام ضد المعارضين للسلطة وقمع التظاهرات السلمية (فاضل، ٢٠١١، ١٣).

ثانياً: العنف السياسي الشعبي ضد الحكومة

عندما يكون النظام السياسي تسلطيا ولا يراعي معايير الحقوق والحريات سيكون هشاً وناقصاً ويعاني من عدم الاستقرار وشيوع بوادر العنف، عندئذ لا يكون أمام الجماعات العرقية والاثنية سوى خيار اللجوء إلى وسائل الإكراه والعنف ضد السلطة الحاكمة، ونجد ان العنف الشعبي عادة ينشط ضد النظام نتيجة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل مما تولد لتلك الجماعات نزعة عدائية مضادة ضد النظام الاجتماعي بشكل عام والنظام السياسي بشكل خاص تترجم إلى نشاطات سياسية متطرفة من

العنف كالاضطرابات والهجمات المسلحة والاغتيالات السياسية والتآمر بأشكاله المختلفة والحروب الداخلية (جمال، د.ت).

وبذلك فان الشعور بالاستلاب السياسي والإحباط إزاء الحكومة في مجتمعة يمكن ان نجدة في إي مجتمع لا تتوافر فيها ابسط مقومات الحرية والديمقراطية بغض النظر عن شرعيتها أو بيئتها السياسية (الدراجي، ٢٠٠٦، ٨٥).

وهناك عنف ناجم عن الفقر والعوز يدفع الأفراد تحت تأثير الفاقة إلى تنظيم أعمال عنف ضد مؤسسات الدولة أو الانخراط في أعمال عنف منظمة ضد إي هدف كان، ويعد ذلك ضمن ظاهرة العنف السياسي الاجتماعي، كما ويعد التمرد نوعاً من أنواع العنف ويحدث في المناطق التي تستشعر ان هناك حرماناً مقصوداً في الخدمات والامتيازات الممنوحة للمواطنين مما سيدفع بهم إلى ممارسة العنف على أسس سياسية، إلى جانب العنف الطائفي والعرقي لأسباب سياسية والتي تبدأ بازدراء الأخر مروراً بالتكفير والإشاعة وانتهاءً بالتصفية الجسدية الفردية والتهجير الفردي والجماعي للأقليات العرقية والدينية والقومية، وفيما تتجسد مؤشرات قياس العنف السياسي في المجتمع بـ"المظاهرات وانتشار احداث الشغب والاضطرابات والاغتيالات والاعمال الارهابية وحرب العصابات والتمرد" (علوان، ٢٠٠٦، ٣٣-٣٤).

وفي ضوء ذلك يتبين بان العنف السياسي يمثل مؤشرا من مؤشرات ظاهرة عدم الاستقرار السياسي داخل النظام، فاللجوء نحو العنف هو محدد أساساً من محددات عدم الاستقرار السياسي وحيث أن حدوث أعمال عنف على نطاق واسع ومشاركة الجماعات العرقية في تلك الاعمال يمثل شكلا من أشكال عدم الاستقرار .

المبحث الثاني

التحول الديمقراطي وبروز ظاهرة العنف السياسي في غينيا

يعد عام ١٩٩٢ بداية انعطافة مهمة في تاريخ جمهورية غينيا كوناكري* باتجاه تغيير بنية الدولة من نظام سياسي شمولي يقوم على نسق الحزب الواحد الى نظام سياسي تأسس مبدئيا على التعددية الحزبية في ممارسة العمل السياسي، وما رافق ذلك من تداعيات خطيرة على التكوينات المجتمعية وبروز ظاهرة العنف السياسي وآثاره السلبية على الاستقرار وبناء النظام السياسي.. وهذا ما سنحاول بيانه من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول: دور القوى الرسمية والشعبية في إثارة العنف السياسي قبل ١٩٩٢

أولاً : الموقع وتركيبتها السكانية

تقع جمهورية غينيا على الساحل الغربي للقارة الافريقية ويحدها المحيط الاطلنطي غربا وغينيا بيساو والسنغال من الشمال الغربي ومالي من الشمال وساحل العاج من الشرق وليبيريا من الجنوب وسيراليون من الجنوب الغربي، وتوجد فيها العديد من الجماعات العرقية والقومية وأهمها جماعة الفولاني ونسبتها ٤٠% من تعداد السكان والمالنكي ٣٠% والصوصو ٢٠% فضلا عن جماعات عرقية صغيرة، ومن ناحية ثانية يشكل المسلمون ما يزيد عن٩٠% من السكان تليها الديانة المسيحية بنسبة ٨% و٢% لأصحاب المعتقدات التقليدية (عاشور، ٢٠٠٧، ٣٦٩) .

ثانياً : مرحلة ما بعد الاستقلال

خضعت جمهورية غينيا كوناكري للمستعمر الفرنسي لغاية استقلالها عام ١٩٥٨ وطُبق بحقها نظام الحكم المباشر، ومارس سياسة تحديد اي وجود للزعامات والتنظيمات القبلية أو المحلية وتحطيم دور تلك الزعامات القبلية والمذهبية على حد سواء وانتزع منها كل سلطة أو نفوذ مباشر ما أثار حفيظة تلك الجماعات وساهم

بشكل مباشر في تنامي ظاهرة العنف السياسي المتبادل بين الاطراف كافة (الجمل وإبراهيم، ١٩٩٨، ٧٩) . واعتمد المحتل الفرنسي على الجيش في ترسيخ نظامها في غينيا واتباع سياسة الاخضاع السياسي والاقتصادي وفرض الثقافة الفرنسية ولغتها ونظم مؤسساتها السياسية والاجتماعية على الغينيين لغاية الاستقلال في ستينات القرن الماضي (عرقوب، ٢٠١٠، ٢٦).

وبحلول عام ١٩٧٦ برزت ظاهرة العنف السياسي الى الواجهة في غينيا بعد تبني سيكوتوري(*) النظام الاشتراكي وتسلمه مقاليد الحكم، فتعرض لمحاولة اغتيال فاشلة بعد تسلمه السلطة بفترة وجيزة، فضلاً عن تهيئة المرتزقة الغينيين القاطنين خارج الحدود لعدوان جديد تكون انطلاقته من حدود ساحل العاج والسنغال بمشاركة قبائل الفولاني. وكانت خطة المؤامرة تهدف إلى استبدال الرئيس سيكوتوري بوزير العدل حينها السيد (ديالو تيلي). وجاء رد الحكومة باعتقال شخصيات كبيرة في الحكومة الغينية ومن أبرزهم السيد ديالو تيلي بعد أَنْ اتهم بضلوعه فِي "المؤامرة" التي استهدفت حياة الرئيس سيكوتوري وبالتنسيق مع جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، فضلا عن شن الحكومة الغينية حملة تطهيرية استهدفت قبائل الفولاني واستبعدتهم من قوائم المرشحين للوظائف العامة، ما اعطى المجال لجماعة المالينكي معقل الرئيس سيكوتوري للهيمنة على تلك الوظائف المهمة والحساسة (عاشور، ٢٠٠٧، ٣٧٣) . ونتيجة لتلك السياسة زادت الهجرة العكسية إِلى دول افريقية مجاورة والشروع في أعمال العنف السياسي المتبادل بين السلطة متمثلة بالحزب الديمقراطي الحاكم والتكوينات العرقية الاخرى.

وبعد الاعلان بشكل رسمي عن وفاة سيكوتوري عام ١٩٨٤ استطاعت المؤسسة العسكرية قلب نظام الحكم واستلمت بدورها أدارة البلاد وأطلقت على نفسها أسم (اللجنة العسكرية للإصلاح الوطني) بقيادة لانسانا كونتي وهو من قبيلة السوسو والعقيد ديارا تراوري، فعين الاول رئيسا للجمهورية والثاني رئيسا للوزراء وتشكلت حكومة من العسكريين والمدنيين لتسيير دفة الحكم لفترة انتقالية. وحاول النظام الجديد

القضاء على كل ميراث عهد سيكوتوري فأوقف العمل بالدستور وحل الحزب الديمقراطي الغيني والمجلس النيابي، ولذا لوحظ بروز ظاهرة العنف السياسي ضد السلطة الجديدة التي اتخذت طابعا سريا لممارسة أعمالها بسبب ممارسات لانسانا كونتي(*) التعسفية (عاشور، ٢٠٠٧، ٣٧٣).

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي وتجدد العنف السياسي بعد عام ١٩٩٢

بعد تبني قوى المعارضة تغيير نظام الحكم والانتقال الى التعددية الحزبية ومع عدم توافر المناخ والبيئة المناسبة لاستيعابها، ما أدى الى إثارة الاختلافات العرقية والدينية بين تلك التكوينات العرقية وتجدد أعمال العنف والاستحواذ على السلطة من قبل المؤسسة العسكرية واضطهاد المناوئين لحكمة، وهذا ماسنتناوله تباعاً :

أولاً: هيمنة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم

أستطاع الحاكم العسكري (لانسانا كونتي) رئيس الجمهورية من تغيير خياراتها فتبنت الليبرالية أنموذجا للتنمية على نقيض المرحلة السابقة وشرع في أجراء اصلاحات عميقة في كل المجالات وانتقل في عام ١٩٨٨ من نظام عسكري محض الى لجنة عسكرية للتصحيح الوطني وليعلن رغبته عام ١٩٨٩ في اقامة الديمقراطية (تقرير الأمم المتحدة، د.ت). وبالفعل أعلن عن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم بعدها حل اللجنة العسكرية وإقامة هيئة مدنية بدلا عنها كما تم الافراج عن المزيد من المعتقلين عام ١٩٩٠ ولاستمرار الاحتجاجات والمظاهرات ضد السلطة القائمة أعلنت الحكومة في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩١ عن أجراء المزيد من التغييرات السياسية وبالفعل وبموجب التعديل الدستوري في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ تم تبني نظام التعدد الحزبي (عاشور، ٢٠٠٧، ٣٧٤)، وهكذا انتهت الفترة الاولى قبل التحول الديمقراطي التي لم تختلف عن سابقتها من استبداد واضطهاد للمعارضين لتوجهاته ومنطلقاته الفكرية والسياسية .

ثانياً : الانتقال الى التعددية الحزبية

أن النظام السياسي الغيني وجد نفسه ملزماً بالتعامل مع طبيعة المجتمع الغيني بكل ما يحويه هذا العمل من صعوبات، فالدولة اكتفت بفرض سيادتها على الافراد او عبر الهيكلية القبلية دون السعي الى إدماجهم في بوتقة واحدة من حيث اللغة والثقافة، ما ادى الى تعدد اللغات واللهجات الافريقية، فضلاً عن ذلك فالكيانات السياسية كانت تتعايش مع الولاءات القبلية والعرقية والدينية الأخرى[1]. ووفقاً للتعديل الدستوري الجديد عام ١٩٩٢ انقسمت جمهورية غينيا كوناكري على اربعة اقاليم يحكم كل منها وزير يعينه رئيس الجمهورية أخذين بنظر الاعتبار التنوع العرقي والقبائلي والطبيعة الجغرافية لكل إقليم، وبدورها تنقسم الاقاليم الى ثلاث وثلاثين وحدة حكومية تسمى ولايات وهي كلا من (غينيا السفلى – فوتاجالون – غينيا العليا – مرتفعات غينيا) للاستحواذ على مقدرات الدولة وتحقيق مصالح فئوية ضيقة ما أحدث خللاً في تمثيل المكونات المجتمعية الاخرى بشكل عادل وهذا ما نعكس سلباً تجاه السلطة الحاكمة واعتبر بداية لظاهرة عدم الاستقرار السياسي واندلاع أعمال عنف تهدد النظام السياسي الجديد برمته (*Not secure*, n.d).

ثالثاً: التعددية الحزبية وتفاقم أعمال العنف السياسي

وعلى ضوء التحول الديمقراطي تم السماح للعديد من الاحزاب بالظهور والتي ضمت عدداً من الوزراء الحكوميين وزعماء قبائل وجماعات عرقية متنوعة، الا ان الحكومة استطاعت أن تحد من تلك النشاطات والممارسات الحزبية فأعلنت في تموز/ يوليو١٩٩٢ حظر جميع النشاطات والمظاهر السياسية وهذا ما اعاق تلك الاحزاب من خوض الاستحقاقات الانتخابية (الحزب الحاكم بغينيا، ٢٠١٣). وعلى ضوء ذلك لجأت تلك الاحزاب الى إبراز هويتها العرقية والقومية واعلان عصيانها المدني واعلان مطالبها بعدم التهميش والحرمان والاقصاء بشكل سري تارة وعلني تارة أخرى لتحقيق مطالبها المشروعة في المشاركة بالحكم (Camara، ٢٠١٢, 52) .

وبعد أجراء التعديل الدستوري عام ١٩٩٢ والسماح للأحزاب السياسية بمزاولة أعمالها أستطاع الرئيس لانسانا كونتي بإجراء الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٣ وتمكنه

من الاستمرار في السلطة بعد توظيفه العامل العرقي خاصة أنه ينتمي الى جماعة السوسو بينما ينحدر منافسيه من جماعات عرقية أخرى لم يتسن لهم المشاركة في الحكم، وهذا ما أثار حفيظة تلك الجماعات بشكل كبير ومن ثُم مواجهة المتظاهرين المناهضين للحكومة بإطلاق النار عليهم فضلاً عن ذلك حشدت جماعة الرئيس المنتخب أتباعهم للوقوف بوجه الاحتجاجات المناهضة للحكومة نتيجة اعتراضهم على حالات التزوير التي حدثت والخوف من تكرار المنهجية السابقة نفسها وهذا ما زاد الشرخ الحاصل بين قوى المعارضة من جهة والحزب الحاكم من جهة أخرى (مرزوق، ٢٠١١، ٦٧).

وفي شباط/ فبراير ١٩٩٦ واجه الرئيس لانسانا كونتي محاولة للإطاحة بحكمه عندما اندلعت أعمال عنف بين القوات المسلحة وقوى المعارضة الرئيسة بعد مطالبتها بأبعاد المؤسسة العسكرية عن مفاصل الدولة كافة ووضع حد لحالات التزوير المتكررة ما اضطر الرئيس الى قبول تلك المطالب لامتصاص الغضب الشعبي لكنه في المقابل شرع باعتقال العديد من القيادات القبائلية والحزبية المناهضة له وهذا ما عد بداية الاستبداد السياسي لحكومة كونتي وشيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وسريان أعمال العنف المتبادلة بين الطرفين (Bangoura, 2015, 40) . وفي عام ٢٠٠١ استطاع الرئيس لانسانا كونتي السيطرة التامة على السلطة السياسية وقمع معارضيه من خلال إجرائه استفتاء دستوري يسمح له بعدم تقييد مرات توليه المنصب ونتيجة لذلك انطلقت مظاهرات عدة تحت شعار (لا للرئاسة مدى الحياة). وجاء رد فعل احزاب المعارضة على التعديل الدستوري بعدّه انقلاباً يتيح للرئيس لانسانا كونتي البقاء في السلطة مدى الحياة خاصة وان ٢٠% ممن لهم حق التصويت فقط شاركوا في الاستفتاء حسب ما بينته المعارضة (التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠١١، ٤٢١). وإذ واجهت هذه التعديلات الدستورية انتقادات لاذعةٍ على غرار التعديلات السابقة من قبل الاحزاب وقوى المعارضة الرئيسة التي بدأت تحشد امكانياتها كافة للوقوف بوجه السلطة، فضلاً عن تمرد بعض القطعات العسكرية لأسباب عرقية وما رافقها من

فقدان سيطرته على أراضي شاسعة من غينيا واستمرار التدهور الامني والنزاعات البينية بين التكوينات المجتمعية لحين وفاة الرئيس لانسانا كونتي في كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٨ واستيلاء المؤسسة العسكرية مرة ثانية على السلطة وحل الحكومة والمجلس النيابي وتعليق العمل بالدستور (Country Report 2010, n.d) .

وبالفعل استطاعت المؤسسة العسكرية من الهيمنة على السلطة واستلام أحد قادتها (موسى داديس كامارا*) مقاليد السلطة وتجميد العمل بالدستور لحين إجراء التعديلات المطلوبة، وشرع كامارا باختيار رئيس وزراء مدني لتولي تسيير عمل السلطة التنفيذية ووعد بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ضمن المدد الزمنية المحددة ومع ذلك تم تأجيل الانتخابات مراراً وتكراراً وتدخل الجهاز العسكري في تسيير شؤون الحكم ما اثار حفيظة قوى المعارضة السياسية من تلك الممارسات (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨). وفي المقابل عبرت قوى المعارضة السياسية عن خشيتها من استمرار العسكر في الحكم فأخذت بالنزول الى الشارع للمناهضة ضد سياسات الحكومة والمطالبة بالديمقراطية وعدم عودة المجلس العسكري للحكم، ما أستدعى تدخل الجيش لفض المظاهرات بالقوة ونتج عن ذلك ضحايا يقدر عددهم بـ ١٥٧ شخصاً، وانتهاكات واسعة ضد المدنيين وما رافقها من ادانة اقليمية ودولية واسعة (Agbehonou, n.d, 150). ويتبين من خلال ذلك هشاشة العملية السياسية وعدم احتواء قوى المعارضة من قبل المجلس العسكري والرئيس داديس كامارا.

وفي ضوء تلك التطورات السياسية والامنية المتسارعة تدخلت جمهورية بوركينا فاسو (أحدى دول الجوار لجمهورية غينيا) بالوساطة بين المجلس العسكري وقوى المعارضة لتشكيل حكومة وحدة وطنية وبالفعل عقدت أتفاق واغادوغو بين الطرفين للتهيئة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٠ جرت الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية بين ٢٤ مرشحاً رئاسياً وتخلل ذلك حصول مرشح حزب الشعب الغيني السيد الفا كوندي على نسبة ١٨% من الاصوات الصحيحة ومرشح حزب اتحاد القوى الوطنية السيد سيلو دالين ديالو على نسبة ٤٤% من

الاصوات الصحيحة وفيما توزعت الاصوات المتبقية على بقية المرشحين، وتخلل اعلان النتائج الى أعمال عنف واضطرابات امنية بين مرشحي أكبر مجموعتين عرقيتين الفا كوندي (الفولاني) وسيلو دالين ديالو (المالينكي) نتيجة شكوى تقدم بها الحزبان الرئيسان ضد اللجنة الانتخابية (*Election date for Guinea*, n.d). وبعد إجراء الجولة الثانية من الانتخابات في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ وفوز الفا كوندي بنسبة ٥٢% من الاصوات الصحيحة على منافسة سيلو دالين ديالو والذي حاز على ٤٧ % من الاصوات الصحيحة بدأت أعمال العنف تتصاعد بين مؤيدي سيلو دالين ديالو والفاكوندي حيث مارس الطرفان أعمال سلب وقتل على الهوية فضلاً عن أعمال عنف تجاه قوات الامن والتي بدورها تصدت لهم بالغاز المسيل للدموع واحياناً بإطلاقات نارية. وفي ردة فعل لجماعة المالينكي دعت أنصارها للنزول الى الشارع لنهب وحرق الاكشاك العائدة لجماعة الفولاني وصاحب ذلك مداهمات واعتقالات واسعة ضد جماعة الفولاني وسرقة ممتلكاتهم، واستمر التصعيد الامني واعمال العنف السياسي بين الاطراف كافة لغاية أعلان المؤسسة العسكرية حظر جميع المسيرات الاحتجاجية وفرض حظر للتجوال للحد من أعمال العنف الديني والعرقي المتكررة بين الاطراف كافة (التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠١١، ٢٠٥).

وفي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ أستطاع السيد الفا كوندي من الفوز في منصب رئاسة الجمهورية وللمرة الثانية على التوالي وسط معارضة شديدة من قوى المعارضة واتهامها بالتزوير، ما زاد من الاضطرابات السياسية ومظاهر العنف بشكل متكرر وهو ما يعود بالحقيقة لوجود إشكاليات سياسية واقتصادية تم توظيفها عرقيا ومناطقياً لتحقيق مصالح فئوية لصالح السلطة الحاكمة (*Presidential Election*, n.d).

وبعد المطالبة بإجراء التعديل الدستوري في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ من قبل السلطة الحاكمة والتي تتيح للرئيس الفا كوندي بالترشيح لفترات رئاسية جديدة رغم انتهاء ولايته المحددة دستورياً وفقاً لدستور ٢٠١٠، الا انها قوبلت بمعارضة شديدة

واعمال عنف من قبل القوى العرقية والحزبية المناوئة له وعدوه انقلاباً دستورياً وخطوة نحو التراجع عن مبدأ التداول السلمي للسلطة وخلفت تلك المظاهرات الرافضة للدستور سقوط العشرات من القتلى والجرحى على أيدي قوات الامن الغينية، ورغم كل تلك الاعتراضات تم تمرير التعديل الدستوري الجديد في اذار/ مارس ٢٠٢٠ (الجزار، ٢٠٢٠) . وفي المدة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في ١٨ تشرين الاول/ نوفمبر تصاعدت أعمال العنف وخطاب الكراهية المثيرة للانقسام بين مؤيدي الفا كوندي ومنافسيه وتبادلوا اعمال الحرق والنهب وسلب الممتلكات الخاصة وسط تدهور امني لامثيل له. وفي يوم ٢٠ تشرين الاول/ نوفمبر ٢٠٢٠ فاز الرئيس المنتهية ولايته ألفا كوندي بالانتخابات الرئاسية لولاية ثالثة وبنسبة ٥٩.٥ % في المائة من الأصوات على منافسيه، وجاء ذلك بعدما شهدت العاصمة كوناكري واقاليم غينية اخرى أعمال عنف دامية رافضة للتعديل الدستوري ولفوز الفا كوندي بولاية ثالثة، الا أن تدخلت المؤسسة العسكرية وفرضت حالة الطوارئ للحفاظ على الوضع الامني وسط حالة الرفض الشعبي لقوى المعارضة والمتحالفين معها (*No Title*، n.d-b).

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بانه على الرغم من سير النظام السياسي الغيني نحو التعددية الحزبية منذ تسعينات القرن الماضي الا انه ما يزال في الخطوات الاولى في طريق ترسيخ وبناء النظام السياسي الغيني، فالاضطرابات الامنية ومظاهر العنف السياسي برزت بشكل متكرر ومتزامن مع كل استحقاق انتخابي، فضلا عن زج المؤسسة العسكرية بأعمال عنف ضد المدنيين لترويعهم والاستيلاء على السلطة بالطرق المتاحة كافة.

المطلب الثالث: آثار ظاهرة العنف السياسي على النظام الغيني

يعد المجتمع الغيني من المجتمعات المتعددة الاعراق والقوميات ونتيجة تراكم المشكلات التي يعود بعضها لما بعد الاستقلال فرض عليهم بعد التحول الديمقراطي في تسعينات القرن الماضي الى مواجهة العنف السياسي المتبادل بين الاطراف الرسمية والشعبية على حد سواء، أي ان استعداد الناس لممارسة اشكال العنف

الاجتماعي يؤدي الى استعدادهم لممارسة العنف السياسي . وعلى ضوء ذلك يدور هذا المطلب لرصد ومناقشة آثار ظاهرة العنف السياسي وعلى المستويات كافة :

أولاً: أثر العنف السياسي على الاوضاع الاجتماعية

أثرت ظاهرة العنف السياسي كغيرها من الظواهر في المجتمع الغيني واستئثار جماعات عرقية معينة بالسلطة ومنافعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واعلاء الهويات الفرعية على حساب المصلحة الوطنية، وشعور الفرد بان هذه الجماعة هي الحماية والامن والملجأ له في وقت الازمات وان الاندماج مع جماعات اخرى لن يحقق له هذه الاهداف بل سيؤدي الى ضياع الهوية الفرعية التي ينتمي اليها (عدلي، ٢٠١٥، ٦٣). فضلا عن شيوع عدم الاستقرار السياسي بين التكوينات المجتمعية لان المواطنين ينظرون الى تلك السياسات على انها لا تعدو ان تكون دعوة للجماعات العرقية الاخرى لتحقيق مصالحها الشخصية والمناطقية، كما ان احتكار السلطة من مجموعة عرقية معينة سهل من عملية اندلاع الصراع بين تلك التجمعات، فضلاً عن عجز السلطة السياسية في تحقيق العدالة الاجتماعية لتوجه ولاءات السلطة السياسية الى جماعاتهم العرقية والمناطقية على حساب الجماعات العرقية الاخرى ما يؤدي الى عدم تنفيذ القانون بشكل متماثل على جميع الافراد وما يترتب على ذلك نشوء ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للوطن ولا تتسم بأحقية النظام السياسي لممارسة السلطة السياسية على افراد المجتمع كافة، مما يضطر النظام السياسي لاستخدام القوة لمواجهتهم وبالنتيجة ستكون تداعياتها وخيمة على وحدة الدولة ومصالحها (السنوسي، ٢٠١٥).

ثانياً : الواقع الصحي والتعليمي

اما اذا تأملنا الواقع الصحي والتعليمي في جمهورية غينيا فإنها واجهت تدهوراً كبيراً في القطاع الصحي والتعليمي لعدم وجود الخدمات الصحية والتعليمية اللازمة لانشغال السلطة والمجتمع بالنزاعات البينية على الرغم من كل الجهود التي بذلتها السلطة من اجل رفع المستوى الصحي والتعليمي الا انها فشلت في تحقيق كل

الاهداف المرجوة بسبب ما تعانيه من سوء الاوضاع الاقتصادية والمالية وانعدام الوضع الامني داخليا (سعودي، ٢٠٠٨، ١١٧-١٢٢).

ثالثاً: الهجرة والنزوح الداخلي

أفرزت النزاعات الداخلية جمهورية غينيا كوناكري الى زيادة اعداد النازحين داخل الدول او اللجوء الى دول اخرى وانتشار المخيمات ومعاناة سكانها صعوبة المعيشة، فضلا عن ذلك شيوع ظاهرة استغلال اللاجئين او من يعيشون في المخيمات الى تمويل بشري للجماعات المسلحة ما يولد حالة التفكك المجتمعي وانعدام الاندماج الوطني (القمحاوي، ٢٠١٥) .

وإن حالات اللجوء والهجرة هو نتاج لممارسات عدوانية ويتولد لدى تلك الجماعات العرقية الرغبة بالانتقام كما حدث في حالة اللاجئين الغينيين داخل اراضي ليبيريا وسيراليون المجاورتين لغينيا، إذ شهدت مناطق جنوب شرق وجنوب غرب غينيا معارك عنيفة بين الجيش الغيني وقوات المتمردين الغينيين المدعومة من ليبيريا، في المقابل اتهمت الحكومة الغينية متمردي الجبهة الثورية المتحدة الذين يسيطرون على اراضي غنية بالماس في سيراليون بالعمل على زعزعة الاستقرار في غينيا لانتزاع ثرواتها المعدنية من خلال استغلال ملف المهجرين داخل أقاليمها، اما بالنسبة الى دول الملجأ فان جماعات اللاجئين القادمين من الدول الاخرى والتي ترتبط في اغلب الاحيان بجماعات عرقية قاطنة بالقرب من حدودها تؤدي الى بروز المخاوف لديها من حدوث اختلال في التوازن المكوناتي والعرقي داخل دولة الملجأ وهو ما يتسبب في اشتعال صراعات جديدة في دولة الملجأ اضف الى ذلك ان بعض النظم الحاكمة تلجأ الى الاستعانة باللاجئين لتعزيز قبضتها على الحكم كما انهم سيكونون سبباً للتوتر الداخلي في دول الملجأ اثناء فترة التحول الديمقراطي (ا. إ. محمود، ٢٠٠١، ٦١-٦٤).

وخلاصة لما تقدم يتبين بان اسباب الفشل في مواجهة هذه المشكلات عائد الى انشغال السلطة الحاكمة بالنزاعات والصراعات الداخلية ضد خصومهم في

الجماعات العرقية الاخرى ومحاولة الاستمرار بالحكم والتي انعكست سلباً على الواقع السياسي والامني والاجتماعي الغيني .

الخاتمة

أن العنف السياسي هو محدد اساسي من المحددات المؤثرة في بناء النظام السياسي، فعندما تقوم الأقليات العرقية باستخدام العنف تجاه النظام السياسي متى ما سنحت لها الفرصة، يؤدي بالمقابل إلى رد النظام السياسي بالقوة لمواجهة ذلك العنف، الأمر الذي قد يفجر حرباً أهلية أو يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة بما ينعكس بشكل خطير على وحدتها الوطنية وبناء نظامها السياسي. وعند البحث في الواقع الغيني يتبين لدينا التحشيد والتعبئة الشعبية ضد السلطة والعكس صحيح في سبيل الحصول على مغانم مادية وفرض هيمنة جماعة عرقية أو قومية على حساب التكوينات العرقية الاخرى منذ التحول الديمقراطي ولغاية الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠، ما أثارت حفيظة تلك الجماعات والتي أنعكس بشكل سلبي في المزيد من أعمال العنف السياسي المتبادل بين الاطراف كافة .

وبعد الدراسة والتمحيص يتبين بان ظاهرة العنف السياسي في جمهورية غينيا برزت بشكل كبير بعد التحول الديمقراطي في تسعينات القرن العشرين، ويرجع ذلك الى استبدادية النخبة الحاكمة وعدم قبولها بالديمقراطية والتناوب على السلطة كوسيلة للحكم، وبما ان النظام السياسي الغيني رافض بالأصل لهذه المفاهيم والممارسات فإنها لجأت الى استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم بصورة مباشرة او غير مباشرة، ناهيك عن ذلك فان التكوين العرقي لتلك الجيوش تؤثر بدرجة او بأخرى على طبيعة الدور السياسي الذي يمكن أن يمارسه في حياة مجتمعاتهم المدنية، ففي كل مجتمع طبقات وشرائح اجتماعية ينتمي اليها العسكريون وهم يحملون في داخلهم افكار وقيم وثقافات هذه الطبقات والشرائح التي تربوا ونشأوا عليها كما يحملون معهم العادات والتقاليد التي اعتادوها.

وعليه فان العنف السياسي يقل أو يتأرجح تدريجياً في حالة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد وسيادة الاحترام بين السلطة الحاكمة والمحكومة.

الهوامش

(*) احمد سيكوتوري ، احد قادة الثورة الغينية تبنى قضية الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي واسس حزب بعد الاستقلال أطلق عليه حزب غينيا الديمقراطي وهو من جماعة المالينكي ، للمزيد من التفاصيل ينظر: (عاشور، ٢٠٠٧، ٣٧١-٣٧٢).

(*) لانسانا كونتي: يعد الرئيس الثاني بعد الاستقلال ولد في غينيا واكمل تعليمه في المدارس الاسلامية قبل الالتحاق بالمدرسة العسكرية ، للمزيد من التفاصيل ينظر : (*Death of an African Big Man*، n.d.)

(١) مدوني علي ، قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها ،أطروحة دكتوراه (جامعة بسكره،الجزائر ،الجزائر) ،ص ١٥٣-١٧٥ .

قائمة المصادر

١. العربية

إبراهيم، ح. ت. (١٩٩٩). *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية The Political Violence Phenomenon in Arabic regimes*. (ط ٢). مركز دراسات الوحدة العربية.

ابن منظور، ج. ا. ا. (١٩٩٢). *لسان العرب Lisan Al-Arab*. (ط ٢، مج. ٩). دار إحياء التراث العربي.

آدم، ق. (د.ت). *رؤية سياسية حول العنف السياسي Political Vision about Political Violence*. جامعة ورقلة.

(بدون مؤلف) (أكتوبر، ٢٠١٣). *الحزب الحاكم بغينيا يفوز بالانتخابات التشريعية The Ruling Party in Guinea Wins the Legislative Elections*. سكاي نيوز. www.skynewsarabia.com

(بدون مؤلف) (٢٤ ديسمبر، ٢٠٠٨) غينيا : الجيش يعلن سيطرته على السلطة ويعلق العمل

بالدستور بعد وفاة الرئيس Guinea: The Army Declares to Control Authority and Suspends the work of the Constitution.. *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، ١٠٩٨٤.

التقرير الاستراتيجي الأفريقيThe African Strategic Report. (٢٠١١). في *مركز البحوث الإفريقية*. معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جمهورية غينيا في الأمم المتحدة. file://users/Al/Downloads/Noo6140bdf

الجزار، م. (٢٠٢٠). الأزمة السياسية في غينيا ٢٠٢٠ تداعيات الانقلاب الدستوري وحلم العودة في السلطة The Political Crisis in Guinea 2020 the Tottering of the Constitutional Coup and the Dream of Returning to the Authority. *مجلة قراءات إفريقية*. https://www.qiraatafrican.com/home/new

جمال، ب. (د.ت). *العنف السياسي The Political Violence*. الموسوعة السياسية. https://political-encyclopedia.org/dictionaryA%25

الجمل، ش.، وإبراهيم، ع. ا. ع. ا. (١٩٩٨). دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر Studies In the West Africa History the Modern and the Contemporary. معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

الدراجي، ج. ع. ا. ب. (٢٠٠٦). *التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية The Balance Between the Authority and Freedom in the Constitutional Statute. أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة بغداد.

الرفاعي، س. ع. (٢٠١٨). العنف الديني : أسبابه وحلوله المقترحة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة اليرموك The Reasons and Solutions of the Religious Violence From the Perspective of the Postgraduate Students in the Faculty of Al-Sharia in Al-Yarmouk Universit. *مجلة كلية الشريعة والقانون*، ٢٠ (١).

الزيدي، ر. ع. (٢٠١٠). *العنف السياسي في العراق The Political Violence in Iraq*. http://iraqcss.com/article.phpd

سعودي، م. ع. (٢٠٠٨). *إفريقية Africa*. معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

السنوسي، ن. ا. (٢٠١٥، ديسمبر ١٠). *دور القبيلة في أفريقيا The Tribe Role In Africa*. قراءات إفريقية. www.qiraatafrican.com/home

السهيل، س. ط. (٣٠ أبريل، ٢٠١٣). *العنف الديني ... إلى أين؟ The Religious Violence ... to Where?*. موقع كتابات htt://kitabat.com/ar/page/30/04.

الشربيني، س. (د.ت). *من القارة السمراء الى العجوز :العنف كأداة سياسية From the Black continent to the Old one the Violence as a Political Tool*. موقع إضاءات. https://www.ida2at.com/from-the-black-continent-to-the-old-violence-as-a-political-tool

صالح، ن. (٢٠١٩). *عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات The Political Instability the conception and the indications*. المعهد المصري للدراسات.

صبري، ن. ح. (٢٠٠٠). *العنف والحروب المسلحة في أفريقيا The Violence and the Armed Wars in Africa*. مركز البحوث والدراسات السياسية.

الطريحي، ف. ا. (١٩٨٣). *Majmaa Al-Bahrain* (٢ ط.، مج. ٥). مؤسسة الوفاء.

عاشور، م. م. (٢٠٠٧). دليل الدول الأفريقية African Countries Guide. في *مشروع دعم التكامل الأفريقي*. معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

عبده، ع. م. (٢٠٠٤). *الصراع بين السلطة والحرية The Conflict Between Authority and Freedom*. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة القاهرة.

عدلي، ب. ر. (٢٠١٥). *الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الأفريقي (دراسة مقارنة) African identity in African political thought (Comparison Study)*. المكتب العربي للمعارف.

عرقوب، ع. ا. ع. (٢٠١٠). *لعلاقات المصرية–الغينية (كوناكري) ١٩٥٨–١٩٨٤ The Egyptian-Guinean (Conakry) Relationship (١٩٥٨–١٩٨٥)*. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*.

علوان، خ. ع. (٢٠٠٦). مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق The Political

Violence Future in Iraq. *مجلة المستقبل العربي*، ٢٩ (٣٣).

فاضل، ش. ع. (٢٠١١). *العنف السياسي في العراق رؤية اجتماعية –سياسية The Political Violence in Iraq Sociality-Political Vision*. http://www.law.uodiyala.edu.iq

القمحاوي، س. (٢٠١٥، يونيو ٢٥). *الإرهاب سبب رئيسي لتفاقم أزمة اللاجئين The Terrorism Main Reason for the Aggravation of the refugees crisis*. www.ahram.org.eg/ news/41299/43

محمد، ن. ن. (٢٠٠٩). ظاهرة العنف السياسي قراءة في الإشكاليات الفكرية The Political Violence Phenomenon Reading in the Preliminary Thought. *مجلة دراسات عراقية*، ٥ (٩).

محمود، ا. إ. (٢٠٠١). الحروب الأهلية في إفريقيا Civil Wars in the Africa. *مجلة السياسة الدولية*، ٣٧ (١٤٣).

محمود، ط. ر. (٢٠١٨). *العنف السياسي والعوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية The Political Violence and the Tangible، Ideological and Psychological Factors*. مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

مرزوق، ب. ر. ع. (٢٠١١). الانتخابات الرئاسية في غينيا The President Elections in Guinea. *آفاق أفريقية*، ١٣ (٤٤).

نوى، ح. ب. (٢٠١٥). *عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات The Political Instability the conception and the indications*.

هندريش، ت. (١٩٨٦). *العنف السياسي فلسفته أصوله أبعاده Philosophy and Dimensions of The Political Violence* (ع. محفوظ (مترجم)). دار المسيرة.

٢. الأجنبية

Agbehonou، E. (n.d). *A Preventive Approach to post election conflicts in contemporary Africa. Unpublished doctoral thesis*. Kennesaw State University.

Bangoura، D. (2015). *Transiting to Democratic governance in Guinea*.

Ubiquity Press.

Camara، M. S. (2012). New Medla and ethno-politics in the Guinean dlaspora. ***Africa Medla is democracy Journal، 11*****(130).**

Country Report 2010. (n.d)في . ***Guinea*****.** **www.systemicpeace.org/polity**

Death of an African Big Man**. (n.d). Lansana Conté profile : https://www.theguardian.com/world/2008/dec/23/lansana-conte-profile**

Guinea : Election date for Guinea**. (n.d). www.afrol.com/articles**

No Title**. (n.d): https://www.aljazeera.com/news/2020/10/24/guinea-election-president-conde-wins-third-term-in-office**

Not secure**. (n.d). https://elsyasi.com/world/country/19/Guinea**

Presidential Election: Violence must stop to enable a peaceful and transparent election**. (n.d): https://www.fidh.org/en/region/Africa/guinea-conakry/presidential-election**